الاصلاح الاقتصادي اداةً لتنويع الاقتصاد العراقي

م.د. مصطفى فاضل حمادي

قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، الموصل، العراق.

المستخلص

اتبعت العديد من البلدان سياسات الاصلاح الاقتصادي كنتيجة لمشكلة المديونية عام (1982) ، فقد تحولت الكثير من البلدان من الاقتصاد المخطط صوب الاقتصاد الحر من خلال اتباع برامج الاصلاح الاقتصادي بمساعدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ادخل العراق بعض جوانب الاصلاح الاقتصادي في التسعينات من القرن المنصرم لكن بدون تدخل اي من المؤسستين الدوليتين، وكانت هذه الاصلاحات بسيطة جداً، الا ان التغير السياسي عام (2003) وارتفاع الديون الخارجية على العراق نتيجة الحروب والحصار الاقتصادي ادى الى اتباع العراق برامج الاصلاح الاقتصادي بمساعدة المنظمتين الدوليتين عام (2004)، الان وبعد مرور (18) عام على اتباع هذه السياسات ما زال العراق لم يحقق الاهداف المرجوة من هذه الاصلاحات وخصوصاً فيما يتعلق الامر بالتنويع الاقتصادي، لذا جاء هدف الدراسة ليبين الاسباب التي ادت الى عدم تحقيق الاصلاحات الاقتصادية لاهدافها فيما يتعلق بتنويع الاقتصاد العراقي وما هي الاجراءات التي يجب اتخاذها لحل هذه المشكلة. افترضت الدراسة ان السبب الرئيسي في عدم تحقيق التنويع الاقتصادي هو التطبيق غير الصحيح لسياسات الاصلاح الاقتصادي وعدم الاستفادة من عوائده في تحسين بنية الاقتصاد. استخدمت الدراسة الاسلوب التحليلي من خلال تحليل البيانات الخاصة بالقطاعات الاقتصادية النفطية وغير النفطية ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) والايرادات العامة والصادرات. توصلت الدراسة الى استنتاجات اهمها ان من اسباب عدم التنويع الاقتصادي هو ضعف الامن الداخلي وعدم الاهتمام بالبنى التحتية وخصوصاً في القطاع الزراعي ادى الى ارتفاع تكاليف الانتاج وبالتالي خروج العديد من المنتجين من دائرة الانتاج وبحثهم عن وظائف حكومية ذات العوائد المرتفعة بالنسبة لهم اذا ما قورنت بعوائد منتجاتهم ذات الكلفة المرتفعة. اما اهم المقترحات فهي الاهتمام بتوفير الامن الداخلي في العراق من خلال توفير فرص للعاملين في القطاع الخاص ذلك بتشجيعه على الانتاج من خلال خلق روح التنافس بين شركاته من خلال ترشيق القطاع العام بالقيام بعمليات الخصخصة وترك القطاع الخاص يقوم بالانتاج بكفاءة اعلى. فهذه الاجراءات كفيلة بتحقيق التنويع الاقتصادي وتعمل على تخفض الاسعار وتحسين تكنلوجيا الانتاج.

المقدمة

مر العراق بالعديد من الحروب والحصار الاقتصادي قبل عام (2003) مما ادى الى اثقال كاهله بالديون الضخمة المتراكمة عليه، ففي العام المذكور حصل تغيير سياسي في العراق، مع هذا التغير انفتح العراق على العالم الخارجي المتأخر عنه تكنلوجياً بشكل كبير، ان هذه المشاكل المتعلقة بالديون الكبيرة والتأخر التكنلوجي حذت به في التفكير بسبل حلها، مما ادى به الى اتباع سياسات الاصلاح الاقتصادي المفروضة عليه من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فقد كانت من نتائج مؤتمر نادي باريس ان تُخفض الديون العراقية بنسبة (80%) تدريجياً اذا ما اتبع الاصلاحات الاقتصادية، لذا ليس هناك خيار اخر سوى اتباع هذه الاصلاحات في عام (2004)، لكن هل تحققت اهداف هذه الاصلاحات خصوصاً فيما يتعلق بالتنويع الاقتصادي؟

Access this article online	DOI: https://doi.org/10.21928/uhdicearnc/35
Corresponding author's e-mail:	mostafa_fadel@uomosul.edu.iq

Copyright © 2022 Mustafa Fazil Hamadi.

اهمية الدراسة

تأتي اهمية الدراسة من توضيح اسباب عدم تحقيق اهداف الاصلاحات الاقتصادية في العراق وما هي الحلول لمعالجة تنويع الاقتصاد.

مشكلة الدراسة

تنشأ مشكلة الدراسة من انه على الرغم من اتباع العراق لسياسات الاصلاح الاقتصادي الا انها لم تتمكن من تنويع الاقتصاد بعد (18) سنة من اتباعه بل على العكس توقفت الكثير من الشركات عن الانتاج.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة الى تحديد الاسباب التي ادت الى عدم تحقيق الاصلاحات الاقتصادية لاهدافها فيما يتعلق بتنويع الاقتصاد العراقي وما هي الاجراءات التي يجب اتخاذها لحل هذه المشكلة.

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان السبب في عدم تحقيق التنويع الاقتصادي في العراق بعد (18) سنة من تطبيقه لسياسات الاصلاح الاقتصادي هو عدم تطبيق هذه السياسات بشكل صحيح وعدم الاستفادة من عوائده في تحسين بنية الاقتصاد.

منهجية الدراسة

للوصول الى فرضية الدراسة فقد تم استخدام المنهج الوصفي في تحديد ماهية الاصلاح الاقتصادي وما هي سياساته، استخدم المنهج التحليلي في تحليل بيانات الاقتصاد العراقي والاسباب التي ادت الى فشل برامج الاصلاح الاقتصادي من تحقيق اهدافه في تنويع الاقتصاد وما هي السبل للخروج من هذا المأزق.

الاطار العام للدراسة

من اجل الوصول الى هدف الدراسة واختبار فرضيتها فقد جاءت الدراسة (الاصلاحات الاقتصادية اداةً لتنويع الاقتصاد العراقي) في مبحثين فضلاً عن نتائج ومقترحات.

تضمن المبحث الاول (الاصلاح الاقتصادي) مطلبين، تناول المطلب الاول مفهوم الاصلاح الاقتصادي وانبرى المطلب الثاني الى سياسات الاصلاح الاقتصادي.

احتوى المبحث الثاني (الاصلاحات الاقتصادية وتنويع الاقتصاد العراقي) ثلاث مطالب، عالج المطلب الاول تقييم نتائج الاصلاح الاقتصادي في تنويع الاقتصاد العراقي، اما المطلب الثاني فقد جاء ليبين اسباب عدم تحقيق اهداف الاصلاح الاقتصادي فيما يتعلق بالتنويع الاقتصادي، تناول المطلب الثالث المعالجات لتحقيق اهداف الاصلاح الاقتصادي في تنويع الاقتصاد العراقي.

المبحث الاول:
الاصلاح الاقتصادي

ان مصطلح الاصلاح يعني ازالة العيوب عن الشيء او تحسينه، اي ازالة الشوائب منه لإزالة الاختلالات ووضعه في المسار الصحيح.

بدأ العمل بالإصلاحات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، اذ دعت مؤسسات بريتون وودز الى هذه الاصلاحات من خلال منظمتي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للأنشاء والتعمير، في هذه المدة قامت الدول المتقدمة بعمليات الاصلاح الاقتصادي، اما الدول النامية فقد أدخلت الاصلاحات الاقتصادية الى بلدانها في عقد الثمانينات، فكان من نتائج ازمة الدين عام (1982) دخول هذه البلدان في برامج الاصلاح الاقتصادي نتيجة لعجزها عن الايفاء بديونها، اما في العراق فقد دخل في هذه البرامج بعد تغيير نظام الحكم فيه (بعد عام 2003)، اذ انتجت الحروب والحصار الاقتصادي اختلالات كبيرة في الاقتصاد وتراكم الديون الخارجية عليه، لذا كان لا بد من دخول العراق في برامج الاصلاح الاقتصادي من خلال مساعدة صندوق النقد الدولي، فقد تم الاتفاق مع هذا الصندوق في اتباع سياسات الاصلاح الاقتصادي في العراق في عام (2004).

في كانون الاول من عام (2004) اصدر نادي باريس المتكون من (19) بلداً صناعياً متقدماً قراره بمتابعة وتحديد مضمون مستقبل الاقتصاد العراقي، فقد اصدر النادي قراراً بتخفيض (80%) من ديون العراق على ان يلتزم العراق بتطبيق الاصلاحات الاقتصادية وفقاً لتوصيات صندوق النقد الدولي بتحرير السوق (عبد العالي، 2011، 156) وتضمن القرار الاتي: (عبد العالي، 2011، 156-157)

1- تخفيض (30%) من اجمالي الديون عند توقيع الاتفاق مع النادي.
2- تخفيض (30%) من الديون عند التوقيع على الترتيبات المساندة مع الصندوق عام (2005).
3- تخفيض (20%) من اجمالي الديون عند الايفاء بالالتزامات المتفق عليها شرط عدم تجاوز عام (2008).
4- تعطى مهلة ست سنوات بموجبها لا يتم دفع اي مبلغ في السنوات الثلاث الاولى، ويتم دفع نسبة من الفوائد خلال الثلاث السنوات التالية.
5- تحتسب الفوائد على ما تبقى من الديون (20%) حسب سعر السائد في السوق.
6- يتم تسديد اصل الدين والفوائد المترتبة عنه بواقع (24) قسط نصف سنوي.

اذن كان على العراق ان يطبق سياسات الاصلاح الاقتصادي المفروضة عليه من قبل صندوق النقد الدولي وذلك ليحصل على المزايا التي وفرتها له نادي باريس والذي هو بأمس الحاجة لها. أي أن العراق كان مجبر على الدخول في برامج الاصلاح كنتيجة للاختلالات الهيكلية الكبيرة الناتجة عن الحروب والنزاعات والحصار الاقتصادي

المفروضة على البلد، لكي يخرج من هذه الازمات العاصفة به وخصوصاً ازمات الديون.

ان دخول العراق في برامج الاصلاح يعني اتباع سياسات الصندوق المتضمنة رفع الدعم عن المنتوجات وتحرير الاسعار واتباع سياسات تعويم سعر الصرف لكي يقترب من قيمته الحقيقية وتخفيض الانفاق الحكومي لمعالجة عجز الموازنة والعديد من السياسات التي سوف يتم تناولها لاحقاً.

ان الاسباب التي ادت الى اتباع العراق لسياسات الاصلاح الاقتصادي هي: (غيدان وحطيمان، 2016، 99-100)

1- ارتفاع الديون الخارجية على العراق، اذ كانت عام (1991) اي بعد انتهاء الحرب الايرانية ومع دخول العراق الى الكويت (41) مليار دولار ثم اصبحت (125) مليار دولار عام (2003)، ذلك بفعل تضاعف الديون ثلاث مرات تقريباً بسبب احتساب فائدة مركبة وبمعدل (6%) سنوياً، كذلك تجميد الارصدة العراقية في المصارف العالمية التي لم تحصل على الفوائد ومن ثم عدم استخدامها في تسديد الديون التي كان بالإمكان استخدامها للإيفاء بالديون.

2- تراجع معدلات النمو الاقتصادي بفعل ضعف الاداء الاقتصادي في القطاعات السلعية في كلا القطاعين الخاص والعام.

3-انخفاض مستويات الاستثمارات الاجنبية المباشرة وغير المباشرة.

4- ضعف اداء الاسواق المالية العراقية.

5- العجوزات في الموازنة العامة والميزان التجاري.

6- ارتفاع معدلات التضخم بسبب ضخ كميات كبيرة من النقود من خلال الاصدار النقدي الجديد.

7- ارتفاع معدلات البطالة بفعل انخفاض مستويات الاستثمار.

8- اختلال حساب التجارة الخارجية، اذ سيطرت صادرات النفط على النسبة الاعظم من صادرات العراق، مما يشير الى الاختلال في الانتاج وعدم تنويع الاستثمارات في العراق واعتمادها على جانب واحد (احادي الجانب او ما يسمى بالمرض الهولندي•)

9- تفشي مشاكل اجتماعية في المجتمع العراقي مثل الفقر وانخفاض مستويات ونوعية التعليم وغسيل الاموال والعنف والجريمة المنظمة (عبدالله وضرار، 2018، 98).

10- التخلف التكنلوجي وعدم مواكبة التطورات التكنلوجية، بفعل الحروب والحصار الاقتصادي دخل العراق في عزلة عن العالم الخارجي مما ادى الى ابتعاده عن متابعة التطورات التكنلوجية ومعاناته من اتساع الفجوة التكنلوجية مع العالم الخارجي وعدم امكانية مواكبتها بدون اصلاحات اقتصادية (عبدالله وضرار، 2018، 98).

المطلب الاول: مفهوم الاصلاح الاقتصادي

تعددت المفاهيم حول الاصلاح الاقتصادي وجميعها تشترك في انه عمليات تصحيحية للاقتصاد الذي يعاني من اختلالات هيكلية وتوجيه الاقتصاد الى النظام الحر.

الاصلاح الاقتصادي هو الجهد القومي المبذول لتعديل مسار الاتجاه الاقتصادي ذلك من خلال اتباع سياسات ملائمة لتعديل السياسات الاقتصادية المتبعة (بهنام، 2020، 113)، كما انه السياسات التي تجعل النفقات متناسقة مع الموارد المتاحة في البلد من خلال سياسات مالية ونقدية وتجارية للحصول على طلب كلي متناسق مع العرض الكلي (علي واخرون، 2020، 225)

اي ان الاصلاح الاقتصادي هو اتباع سياسات تخفض الطلب الكلي لتجعله مساوي للعرض الكلي من خلال اتباع سياسات مالية متعلقة بتخفيض الطلب، اي تخفيض الانفاق الحكومي وزيادة الضرائب التي تساهم في خفض عجز الموازنة العامة، كذلك اتباع سياسات نقدية ملائمة التي تساهم في تخفيض التضخم ذلك من خلال الحد من عرض النقود وتنمية السوق النقدي وتحرير سعر الفائدة (اي رفع الكبت المالي عنه) مما يساعد في رفع الاخير ذلك لتشجيع الادخارات وتقليص الائتمان الحكومي من خلال وضع حد اعلى له، كما يتبع البلد الداخل في الاصلاحات الاقتصادية سياسات تجارية تتعلق بميزان المدفوعات وخصوصاً الحساب التجاري ذلك من خلال رفع اسعار الصرف لتشجيع الانتاج المحلي ومن ثم قدرته على التصدير بعد ان يصبح ذو سعر منخفض نسبياً كذلك فأن رفع سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة المحلية) سوف يجعل الاستيرادات مرتفعة السعر مما يخفض منها (تخفيض الطلب).

كما يهتم الاصلاح الاقتصادي بالتوجه نحو اليات السوق من خلال اعطاء الدور الاكبر للقطاع الخاص من خلال تشجيع الاستثمار الخاص وتقليل دور الدولة في الاقتصاد مما يحفز المنافسة في الاسواق والوصول الى حرية الاسواق (الجابري والزبيدي،2013، 22). اذن فالاصلاح الاقتصادي تجسيد للأفكار النيوكلاسيكية في تحرير الاسواق وتخفيض دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

عرفت الامم المتحدة الاصلاح الاقتصادي على انه عمليات متدرجة تهدف احداث تغيرات جوهرية في كيفية تعبئة الموارد ومن ثم اعادة توزيعها على النحو الذي يضمن تحقيق اهداف المجتمع على الاجلين القصير والطويل، فهي تغيرات في السياسات الاقتصادية تبدأ بتطبيق سياسات التثبيت الاقتصادي من اجل ايجاد الحلول والمعالجات للاختلالات قصيرة الاجل التي يعاني منها البلد وتنتهي بسياسات التكييف الهيكلي من اجل معالجة الاختلالات العميقة على الاجل الطويل في اقتصاد البلد (نجم وغيدان، 2020، 200).

• المرض الهولندي هو ان يصبح الاقتصاد احادي الجانب اي يعتمد على انتاج سلعة واحدة وتصديرها، بذلك فأن انتاج هذه السلعة يتطور على حساب القطاعات الاخرى مما يعني حدوث اختلالات هيكلية، ان اول ما لوحظ هذا الامر في هولندا في الاعتماد على انتاج وتصدير الغاز الطبيعي على حساب انتاج السلع الاخرى.

ان الاصلاحات عملية شاملة وواسعة، الهدف منها احداث تغيرات جذرية وجوهرية في اساليب تخصيص الموارد على النحو الذي يحقق اهداف ومتطلبات المجتمع في ضوء كلا الاجلين القصير والطويل، وان هذه السياسات تتضمن جزئيين رئيسيين هما سياسات التثبيت الاقتصادي التي تحدث اولاً في الاجل القصير ومن ثم سيسات التكييف الاقتصادي التي تحدث فيما بعد وتكون في الاجل الطويل.

ان قانون الاصلاح الاقتصادي العراقي اقر على الاصلاح الاقتصادي وبين انه يعني اعادة هيكلة الاقتصاد العراقي في ضوء مبادئ الاقتصاديات الحديثة وفي ضوء اليات السوق الحر لضمان تنويع وتوسيع الاستثمارات من خلال اتباع سياسات مالية ونقدية ملائمة وتحرير التجارة الخارجية (عمران،2019، 488).

هذا يشير الى سعي العراق الدخول في برامج الاصلاح الاقتصادي وتحقيق مزايا التحول الى اقتصاديات السوق، الا انه وعلى الرغم من مرور (18) عام على الدخول في هذه السياسات الا ان العراق لم يتمكن من تحقيق اهداف الاصلاح الاقتصادي بشكل كامل وعانى من مشاكل كبيرة عند تطبيقها.

المطلب الثاني: برامج سياسات الاصلاح الاقتصادي

تتضمن برامج الاصلاح الاقتصادي نوعين من السياسات، الاولى تتعلق بالاجل القصير وتدعى سياسات التثبيت الاقتصادي والثانية تتعلق بالاجل الطويل وتدعى سياسات التكييف الاقتصادي. فيما يلي توضيح لهاتين السياستين.

اولاً: سياسات التثبيت الاقتصادي

تعد هذه السياسات من اهتمامات صندوق النقد الدولي وتستند الى افكار النيوكلاسيك المتعلقة بميزان المدفوعات وترتبط باجراءات الاجل القصير (النجفي،2002، 17)، ان امد هذه السياسات يمتد من سنة الى سنة ونصف، ذلك لمعالجة الاختلالات الطارئة التي تحدث في جانب الطلب الكلي سواء كان استهلاكياً ام استثمارياً (عمران،2019، 494).

في هذا الجانب يتم اتباع سياسات تتعلق بميزان المدفوعات، فيتم تخفيض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية (نجم وغيدان،2020، 203-204)، ذلك لكي تصبح السلع المنتجة محلياً منخفضة السعر بالنسبة للسلع الاجنبية ومن ثم امكانية المنافسة في الاسواق العالمية وبالتالي زيادات الصادرات، كما أن تخفيض قيمة العملة يجعل الاستيرادات مرتفعة السعر مما يخفض منها، وكنتيجة نهائية زيادة الصادرات وتخفيض الاستيرادات ومن ثم تخفيض العجز في ميزان الحساب الجاري الذي هو جزء من ميزان المدفوعات.

كما يتم العمل على رفع اسعار الفائدة في هذا المجال ووضع حدود عليا للائتمان المحلي من اجل زيادة الادخارات ومن ثم تشجيع الاستثمارات (النجفي،2002، 20)، فهنا يتم تخفيض الطلب المحلي من خلال تخفيض الائتمان كما انها تزيد الادخارات نتيجة رفع اسعار الفائدة على حساب الانفاق الاستهلاكي. كما يساهم رفع الكبت المالي عن سعر الفائدة وجعلها حرة الى تطور الاسواق المالية ومن ثم استقطاب الاستثمارات الاجنبية التي هي احد اهداف الاصلاحات الاقتصادية.

من اجراءات هذه السياسات رفع الدعم عن السلع والخدمات مما يؤدي الى ارتفاع اسعارها (التكريتي،2016، 320)، بذلك فان الاسعار سوف ترتفع وينخفض الطلب عليها، كما ان رفع الدعم يعني رفع الحواجز الكمركية ورفع المعونات عن المنتجين سواء كانت للقطاع الزراعي ام للقطاع الصناعي، مما يؤدي الى بقاء الانتاج الكفوء في السوق فقط القادر على المنافسة وخروج الانتاج غير الكفوء من دائرة الانتاج.

ان البطاقة التموينية في العراق هي جزء من سياسات الدعم من قبل الدولة، فرفع الدعم عنها ادى الى تخفيض عدد السلع فيها وقد يؤدي الى الغائها فيما بعد، ورفع الدعم يطال الطاقة الكهربائية والمياه، فرفع الدعم عنهما سوف يزيد اسعارهما وخصوصاً انه من سياسات برامج الاصلاح هو خصخصة هذين المنتجين في الاجل الطويل. هذه الاجراءات سوف تزيد الفقر وبالتالي استياء الشعب العراقي وخصوصاً ان من سياسات صندوق النقد الدولي تخفيض التوظيف في القطاع العام.

تعمل سياسات التثبيت الاقتصادي على تخفيض عجز الموازنة العامة من خلال تخفيض الانفاق الحكومي وزيادة الايرادات العامة، خصوصاً الضريبية (شعيب ودلي،2017، 235)، فهذا الاجراء سوف يخفض الطلب المحلي على السلع والخدمات كما انه سوف يساهم بتخفيض عجز الحساب التجاري من خلال تخفيض الاستيرادات، (يرتبط عجز الموازنة بشكل توأمي مع عجز الحساب التجاري) ومن ثم تخفيض عجز ميزان المدفوعات.

ثانياً: سياسات التكييف (التصحيح) الاقتصادي

تهتم هذه السياسات بجانب العرض من خلال استخدام الموارد الاقتصادية افضل استخدام، اي تحقيق الكفاءة الاقتصادية في توظيف الموارد الاقتصادية المتنافسة، يكون اجل هذه السياسات متوسط وطويل الامد (النجفي،2002، 21). ان تحقيق الكفاءة يتطلب عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وينحصر التدخل فقط في الجوانب التي يعزف عنها القطاع الخاص (مثل الامن والدفاع)، بذلك فأن الاسعار والتجارة سوف تتحرر وتطبق الخصخصة للمشاريع الاقتصادية المقادة من قبل الدولة.

ان الهدف من هذه السياسات هو الوصول الى اعلى مستويات التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية للمجتمع من خلال تحقيق نمو اقتصادي مرتفع (عمران،2019، 495).

تتضمن برامج التكييف الاقتصادي ثلاث سياسات، هي الخصخصة وتحرير الاسعار وتحرير التجارة التي سوف يتم توضيحها كما يلي:

1- الخصخصة: ان الهدف من عملية الخصخصة هو تخفيض دور الدولة وتقليل تدخلها في الحياة الاقتصادية وتغيير هيكلية المشاريع بحيث تصبح اليات السوق هي السائدة وذلك لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد وانتقاء الفرص الاستثمارية التي تكون ذات اعلى عائد وبالتالي تحقيق معدلات نمو عالية في قطاعات الانتاج (علي واخرون،2020، 228).

تساعد الخصخصة في البحث عن الابتكارات الجديدة والابداع واكتشاف طرق جديدة في الانتاج، ذلك كون القطاع الخاص يبحث عن اعلى الارباح، وهذه لا تتم الى من خلال المنافسة واستخدام الموارد الاقتصادية افضل استخدام من خلال استغلال كل الطاقات والابتكارات الجديدة في الانتاج والابداع، بالتالي تحسين الاداء وتعزيز الحركية في الاقتصاد من خلال تطويره باستمرار (غيدان وحطيمان، 2016، 98).

ان تحقيق النمو الاقتصادي في اي مجتمع لا يكون الا من خلال تحسين الاستخدام والابتكارات والابداع في مجالات الانتاج للبحث عن افضل فرص للانتاج واستغلال الموارد الاقتصادية باعلى كفاءة، فلذلك فان هذه السياسة سوف تساهم في تحقيق اعلى مستويات من النمو الاقتصادي.

2- تحرير الاسعار: يستلزم التحول الى اليات السوق تحرير الاسعار ورفع الدعم عن المنتجات واخضاع هذه الاسعار الى قوى العرض والطلب ذلك لتكون معبرة عن التكلفة الحقيقية لها. ان الهدف من تحرير الاسعار في القطاعات الاقتصادية هو زيادة العرض من السلع كونها ستكون معبرة عن سعرها الحقيقي، من خلال اقتراب الاسعار من مثيلاتها العالمية ومن ثم تشجيع الانتاج بكفاءة عالية وفي ضوء الميزة النسبية لكل بلد ومن ثم تشجيع الصادرات، كما ان توفير الدعم للسلع والخدمات سوف يزيد العبء على الموازنة العامة من خلال زيادة الانفاق الحكومي (علي واخرون، 2020، 230).

ان هذه الاجراءات سوف تزيد من كلفة السلعة وبالتالي ارتفاع اسعارها مما سيكون لها الاثر الاكبر على الطبقة الفقيرة، فهذا سوف يزيد من مستويات الفقر، فما يلاحظ على العراق انه لم يستطيع زيادة الانتاج وانما زيادة معاناة الشعب من الفقر. لذلك فان سياسات الاصلاح يجب ان يرافقها برامج الحماية الاجتماعية وهذا من سياساتها فعلاً.

3- تحرير التجارة: ان الهدف من سياسات التثبيت الاقتصادي ليس فقط تحرير الاسعار الداخلية لتكون قريبة من كلفتها الحقيقية وانما تحرير التجارة ايضاً لكي تكون الاسعار قريبة من مثيلاتها العالمية، بالتالي التخصص وتقسيم العمل عالمياً حسب الكفاءة الاقتصادية وتحقيق الميزة النسبية وبالتالي تشجيع الصادرات. ان هذا لا يعني ان يكون الانتاج مقتصر على سلعة واحدة او عدد قليل من السلع كما في العراق، انما الانتاج من السلع التي يحقق بها الاقتصاد ميزة نسبية والتي تكون سلع متعددة.

ان الهدف من سياسات تحرير التجارة هو تشجيع الصادرات كون أن الاقتصاديات تعاني من عجز في العملات الاجنبية كما انها تعاني من عجز في ميزان المدفوعات، ان الوسيلة الامثل لمعالجة هذه المشكلتين تكمن في زيادة صادراتها الموفرة للعملات الاجنبية والمخفضة لعجز الحساب التجاري الذي هو جزء من ميزان المدفوعات (النجفي،2002، 28).

المبحث الثاني:
الاصلاحات الاقتصادية وتنويع الاقتصاد العراقي

اتبع العراق سياسات الاصلاح الاقتصادي بعد التغيرات السياسية التي حصلت بعد عام (2003)، فقد تم الدخول في سياسات الاصلاح الاقتصادي عام (2004) كنتيجة حتمية. ان اتباع العراق لسياسات الاصلاح الاقتصادي يعود للأسباب الاتية: (علي واخرون،2020، 233)

1- تباطؤ اصلاح المؤسسات العامة، فقد عانت وما تزال تعاني هذه المؤسسات من الفساد المالي والاداري بشكل كبير جداً.
2- تردي مستويات التعليم بشكل كبير.
3- تردي الخدمات الصحية وتردي الحالة الصحية من تفشي الامراض والفقر.
4- ارتفاع الاسعار بشكل كبير وخصوصاً المواد الغذائية منها التي تمس الطبقات الفقيرة.
5- انخفاض انتاج القطاعات الاقتصادية كافة باستثناء القطاع النفطي.
6- تدهور الخدمات الاساسية من كهرباء وتوفير المياه الصالحة للشرب.
7- انخفاض مستويات الاستثمارات المحلية والاجنبية.
8- تدهور توزيع الدخل بين الافراد.
9- عدم وضع الحلول الملائمة لمشكلة المديونية وتزايدها نتيجة الصدمات النفطية.
10- اختلالات في هيكل الانتاج والموازنة العامة والتجارة الخارجية، فالقطاع النفطي يهيمن على ما يقارب (60%) من الناتج المحلي الاجمالي واكثر من (90%) من الايرادات في الموازنة العامة وتصل الى (99%) من اجمالي الصادرات (شندي،2019، 18).

المطلب الاول: تقييم نتائج الاصلاح الاقتصادي في تنويع الاقتصاد العراقي

لتقييم نتائج الاصلاحات الاقتصادية في امكانية تنويع الاقتصاد العراقي يتم اخذ نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي، ولكون ان العراق اقتصاد ريعي يعتمد على النفط فسوف يتم اخذ مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي مقابل مساهمة القطاع غير النفطي في GDP، وتم اخذ السنوات (2014-2020) كما في الجدول الاتي:

جدول (1)

النسبة المئوية لمساهمة القطاع النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) العراقي للمدة (2014-2020)

السنوات / نسب المساهمة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
النسبة المئوية لمساهمة القطاع النفطي في GDP	43.5	59.9	62.5	60.4	62.5	59.1	61.4
النسبة المئوية لمساهمة القطاع غير النفطي في GDP	56.5	40.1	37.5	39.6	37.5	40.9	38.6

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، للسنوات (2014-2020)، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والابحاث، جمهورية العراق.

يبين الجدول (1) ان نسبة مساهمة القطاع النفطي في تزايد عبر السنوات من (2014) الى (2020) (التي تصل الى 60% تقريباً) على حساب القطاع غير النفطي مما يشير الى عدم تنويع الاقتصاد العراقي واعتماده بشكل كبير على القطاع النفطي، مما يدل على عدم تمكن برامج الاصلاح من تنويع الاقتصاد العراقي.

لتحليل جدوى برامج الاصلاح في التنويع الاقتصادي تم اخذ مكونات الايرادات العامة في الموازنة العامة كما في الجدول (2) الاتي:

جدول (2)

النسبة المئوية لهيكل الايرادات العامة في الموازنة العامة العراقية للمدة (2014-2020)

السنوات / مكونات الايرادات العامة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الايرادات النفطية والثروات المعدنية نسبة من الموازنة %	92.1	77.2	81.4	84.1	89.7	92.2	86.2
الضرائب على الدخول والثروات %	1.3	2.4	5.9	5.9	3.2	2.2	5.2
الضرائب السلعية ورسوم الانتاج %	0.5	0.6	1.2	2.3	2.1	1.5	2.2
الايرادات الخرى %	1.3	13.9	3.4	2.9	1.6	1.6	1.5
الايرادات التحويلية %	1.7	3.2	3.4	2.8	1.5	1	0.8
الرسوم %	0.6	0.9	1.2	1	1	0.9	1.2
حصة الموازنة من ارباح القطاع العام %	2.4	1.6	1.3	0.9	0.8	0.5	2.8

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، للسنوات (2014-2020)، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والابحاث، جمهورية العراق.

يُلاحظ من الجدول (2) اعتماد الموازنة العامة في ايراداتها بشكل كبير على الايرادات النفطية (التي وصلت الى 90% تقريباً في اغلب السنوات)، اما الضرائب السلعية ورسوم الانتاج فكانت منخفضة جداً بسبب انخفاض الانتاج والتنوع السلعي للاقتصاد العراقي.

لبيان مدى التنويع الاقتصادي من خلال السلع المصدرة تم اخذ الهيكل السلعي للصادرات كما في الجدول (3) الاتي:

جدول (3)
النسبة المئوية للهيكل السلعي للصادرات العراقية من السلع والخدمات للمدة (2014-2020)

السنوات / الهيكل السلعي للصادرات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المواد الغذائية والحيوانات الحية %	0.3	0	0.3	0.1	0	0.02	0.03
المشروبات والتبغ %	0	0	0	0	0	0	0
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود %	0.2	0	0.2	0	0	0.04	0.07
الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها %	99.2	100	99.2	99.8	99.9	99.78	99.7
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية %	0	0	0	0	0	0	0
المواد الكيمياوية %	0	0	0	0	0.1	0	0
سلع مصنعة %	0.1	0	0.1	0	0	0.16	0.2
مكائن ومعدات نقل %	0.2	0	0.2	0	0	0	0
مصنوعات متنوعة %	0	0	0	0	0	0	0
سلع غير مصنعة %	0	0	0	0	0	0	0

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، للسنوات (2014-2020)، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والابحاث، جمهورية العراق.

يُستدل من الجدول (3) ان صادرات العراق جميعها نفطية ولا يتم تصدير اي سلع اخرى الى بنسب ضئيلة جداً، مما يدل على عدم تنويع هيكل الاقتصاد العراقي.

المطلب الثاني: اسباب عدم تحقيق اهداف الاصلاح الاقتصادي فيما يتعلق بالتنويع الاقتصادي

يتضح مما سبق ان برامج الاصلاح الاقتصادي لم تساهم او تساعد على تنويع الاقتصاد العراقي، فما زال اعتماده بشكل كبير على قطاع النفط، بل ان هذا الاعتماد تزايد في السنوات الاخيرة، ولما كان القطاع النفطي معرض للصدمات بشكل كبير فان ذلك سوف يؤثر على الاستقرار السياسي، وافضل دليل على ذلك هو ما حصل عام (2020) عندما انخفضت اسعار النفط نتيجة لانخفاض الطلب عليه بسبب جائحة كورونا، مما ادى الى احراج الحكومة العراقية على توفير الاجور والرواتب لموظفيها. لذلك كان لابد من دراسة اسباب عدم تحقيق اهداف الاصلاح المالي فيما يتعلق بالتنويع الاقتصادي التي يمكن اجمالها بالاتي: (البنك الدولي،2020، 9-10)

1- انخفاض مستويات المشاركة في القوى العاملة والاستثمار وخصوصاً بين النساء، فلا زالت البطالة مرتفعة في العراق بل وفي تزايد نتيجة انخفاض الاستثمارات فيه بسبب تدهور الامن الداخلي، فعلى الرغم من ارتفاع انتاج وصادرات النفط الا ان هنالك ضعف في الحوكمة الاقتصادية الناجمة عن صعوبة العملية السياسية، لذا على الحكومة ان تقوي المؤسسات الحكومية وتحسين الاوضاع المنية وتنفيذ سياسات سليمة (صندوق النقد الدولي،2013، 46). ان هذه الاسباب ادت الى انخفاض الاستثمار في العراق ومن ثم ارتفاع مستويات البطالة وخصوصاً بين النساء، مما يعني ارتفاع الفقر وبالتالي انخفاض الطلب الكلي الفعال ومن ثم انخفاض الحافز للاستثمارات التي ادت الى تخفيض التنويع الاقتصادي في العراق.

2- انخفاض الانفاق الاستثماري في البنى التحتية، فهي ما زالت متهالكة في العراق ، لذا لابد من اعادة بناء رأسماله من خلال الاستثمارات في البنى التحتية كونها معززة للانتاج والخدمات الحيوية ومحفزة للانتاجية، فعلى العراق تطوير الممرات التجارية والمنافذ الحدودية لجعلها اكثر كفاءة، كما عليه الاستثمار في البنى التحتية الخاصة بالقطاع الزراعي لتشجيع الانتاج فيه وزيادة انتاجيته، فالقطاع الزراعي لا زال يعاني من ارتفاع تكاليف الانتاج فيه نتيجة عدم توفر بنى تحتية في الريف قادرة على النهوض بالقطاع الزراعي.

ان اغلب عوائد النفط العراقي تمول الانفاق الجاري في الموازنة العامة، اما الانفاق الاستثماري العام فتكون نسبته منخفضة مقارنةً بالجاري العام سواء كنسبة من الانفاق العام ام كنسبة من الـ (GDP)، والجدولان الاتيان يبينان حصة كل من الانفاق الجاري العام والانفاق الاستثماري العام من اجمالي الانفاق العام والـ (GDP):

جدول (4)

النسبة المئوية للانفاق الجاري العام والانفاق الاستثماري العام من اجمالي الانفاق العام للمدة (2014-2020)

السنوات / نوع الانفاق العام	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الانفاق الجاري كنسبة من الانفاق العام %	68.7	73.6	76.3	78.2	82.9	78.1	95.8
الانفاق الاستثماري كنسبة من الانفاق العام %	31.3	26.4	23.7	21.8	17.1	21.9	4.2

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، للسنوات (2014-2020)، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والابحاث، جمهورية العراق.

جدول (5)

النسبة المئوية للانفاق الجاري العام والانفاق الاستثماري العام من (GDP) للمدة (2014-2020)

السنوات / نوع الانفاق العام	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الانفاق الجاري كنسبة من GDP %	30.1	27	26	26.1	26.7	33.2	36.7
الانفاق الاستثماري كنسبة من GDP %	13.7	9.7	8.1	7.3	5.5	9.3	1.6

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، للسنوات (2014-2020)، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والابحاث، جمهورية العراق.

يُلاحظ من الجدولين (4) و(5) ارتفاع نسبة الانفاق الجاري العام على حساب الانفاق الاستثماري العام بشكل كبير وعلى طول سنوات الدراسة، فقد بلغ الانفاق الجاري العام كنسبة من اجمالي الانفاق العام (95.8%) مقابل (4.2%) للانفاق الاستثماري عام (2020) ، كما ان نسبة الانفاق الاستثماري العام من (GDP) منخفضة جداً اذ بلغت (1.6%) في ذات العام الاخير، مما يدل على عدم استغلال عائدات النفط في تطوير البنى التحتية المساهمة في تطوير الاستثمارات.

على الرغم من انخفاض الانفاق الاستثماري العام فان (25.9%) تذهب للقطاع الصناعي، (41.5%) لقطاع المباني والخدمات، (23.4%) لقطاع النقل والمواصلات، (6.7%) لقطاع التربية والتعليم و(2.5%) للقطاع الزراعي عام (2020) (البنك المركزي العراقي، 2020، 48).

ان اقل نسب من الانفاق الاستثماري العام كانت من نصيب القطاع الزراعي وقطاع التربية والتعليم، مما يشير الى تدهور هذين القطاعين. كما بلغت حصة القطاع الصناعي ربع حجم الانفاق الاستثماري تقريباً، وان هذا القطاع كثيراً ما يعاني من خسائر بسبب عدم كفاءته وعدم امكانية منافسته المنتجات العالمية، كما ان هنالك الكثير من المؤسسات وخصوصاً في المحافظات المحررة من داعش مهدمة بالكامل وتتحمل الدولة دفع رواتب العاملين فيها دون ان يقابلها انتاج.

شهد عام (2020) جائحة كورونا مما ادى الى انخفاض اسعار وحجم مبيعات النفط، مما اثر في الايرادات العامة. وهذا ادى الى دخول العراق في مشكلة تمويل الرواتب والاجور للموظفين لدى القطاع العام، بذلك لجأت السلطات الى الاقتراض لتمويل هذه الرواتب والاجور، هذا ما يشير الى هشاشة الاقتصاد العراقي كونه يعتمد على مورد وحيد معرض للصدمات خصوصاً ان هنالك حجم توظيف كبير في القطاع العام العراقي الذي يعاني من مشكلة البطالة المقنعة.

3- تدهور الوضع الصحي والتعليم في العراق، اذ يساهم هذين القطاعين بشكل كبير في رفع انتاجية العاملين، فانتاجية العامل ذو صحة جيدة وذو تعليم افضل اعلى من مثيله الذي لا يجد مستويات صحة جيدة وتعليم ممتاز.

المطلب الثالث: المعالجات لتحقيق اهداف الاصلاح الاقتصادي فيما يتعلق بالتنويع الاقتصادي

لمعالجة هذه المشكلة المتفشية في الاقتصاد العراقي فعليه ان يتبع الاجراءات الاتية: (صندوق النقد الدولي، 2020، 10-12)

1- تحسن اداء اسواق المال العراقية، اذ ما تزال هذه الاسواق تعاني من انخفاض كفاءتها في سرعة توصيل المعلومات الى الزبائن، كما تعاني من الكبت المالي (تدخل الدولة في تحديد سعر الفائدة)، فرفع كفاءة هذه الاسواق وعدم تدخل الدولة في تحديد اسعار الفائدة (رفع الكبت المالي) كفيل باستقطاب الاستثمارات الاجنبية الباحثة عن فرص استثمارية والتي تتسم بتكنلوجيات عالية.

2- السماح بمزيد من المنافسة في الاقتصاد العراقي لاعادة تنظيم قطاعه العام الضخم والقطاع الخاص ذي الروابط السياسية، وتعزيز القطاع الخاص غير النفطي، فهذا الاجراء يكون من خلال اتباع سياسات الخصخصة وذلك لتخفيض حجم القطاع العام وزيادة دور القطاع الخاص في الانتاج من خلال تنافس الشركات مع بعضها

البعض، ان هذا الاجراء سوف يؤدي الى تخفيض الاسعار وتحفيز التقدم التكنلوجي وبالتالي زيادة الاستثمارات وتشجيع التنويع الاقتصادي وزيادة التشغيل.

3- استئناف او زيادة الصادرات من السلع التي اعتاد على تصنيعها في الماضي وتصديرها، فقد كان العراق يصدر تشكيلة واسعة من المنتجات وبامكانه اعادة تصديرها الان اذا ما توفرت له الظروف الملائمة بما في ذلك عودة الامن الداخلي، فقد كان مصدراً للاغذية والانتاج الحيواني والمنتجات الكيمياوية .

4- يمتلك العراق سمة جغرافية تجعله مركز عبور اقليمي، الا ان ادارته للحدود ضعيفة جداً مقارنةً مع جيرانه، مما ادى الى اعاقة دوره التجاري، لذلك لابد من اعادة تنظيم وادارة الحدود وعمل اصلاحات فيما يتعلق بادارة المنافذ الحدودية وخصوصاً فيما يتعلق الامر بالنزاهة.

ان الاصلاحات التجارية من شأنها ان تخفض تكاليف التصدير ومن ثم تعزيز وتنويع الصادرات وخصوصاً غير النفطية، وبالتالي فان هذه الاجراءات سوف تعزز من السلام والاستقرار الاقليميين ومن عقد اتفاقيات تجارية مع دول الجوار التي تكون مربحة للجميع.

5- تنويع قطاعات الاغذية الزراعية، ان تطوير القطاع الزراعي والاهتمام به من خلال توفير البنى التحتية له سوف يسهم في زيادة انتاج هذا القطاع وتنويع منتجاته، فقد ادى اهمال هذا القطاع الى ترك العاملين في هذا القطاع مزارعهم والهجرة من الريف الى المدينة، او ترك الزراعة والالتحاق بالوظائف الحكومية وخصوصاً العسكرية منها، فقد ادى ذلك الى زيادة حجم القطاع العام خصوصاً ان العراق يعاني من ضعف الامن الداخلي وكثرة الحروب ضد الارهاب. لذا لابد من زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي من خلال توفير مستلزمات الانتاج من بنية تحتية وتهيئة المراكز البحثية الزراعية لتحسين المنتجات، بالتالي عودة الاراضي الزراعية للانتاج وتوفير فرص عمل لمالكيها و العاملين فيها، ان تحسين الامن الغذائي قادر على الوقوف في مواجهة ظروف الصراع اذا ما نفذت بالوقت الملائم وبشكل جيد من خلال توفير اليات التكيف ودعم التنمية المستدامة.

ان توفير فرص عمل للمواطنين كفيل بتحسين الامن الداخلي في العراق، كما ان زيادة مستويات التعليم والاهتمام به من خلال زيادة الانفاق عليه سوف يحفز الامن الداخلي الذي يعد الاساس للاستثمارات المحلية والاجنبية.

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً: الاستنتاجات

هنالك عدداً من الاستنتاجات تم التوصل لها وهي:

1- على الرغم من اتباع العراق لبرامج الاصلاح الاقتصادي الا انه لم يحقق تنويعاً في منتجاته، فما زال يعتمد على النفط في تمويل عملياته الاقتصادية، ومن المعروف ان القطاع النفطي اكثر عرضة للصدمات من غيره وهذا ما لوحظ في عام (2020) بسبب جائحة كورونا.

2- من الاسباب التي ادت الى عدم نجاح سياسات الاصلاح الاقتصادي في العراق من تنويع منتجاته هو ضعف الامن الداخلي وزيادة حالات الفساد الاداري والمالي وظاهرة غسيل الاموال.

3- اعتماد الموازنة العامة العراقية في ايراداتها على النفط بشكل كبير جداً وارتفاع نسبة الانفاق الجاري العام من هذه الموازنة على حساب الانفاق الاستثماري العام بسبب زيادة حجم التوظف الحكومي التي كان لها السبب في انخفاض حجم الانتاج وانخفاض الانتاجية.

4- عدم الاهتمام بالبنى التحتية وخصوصاً في القطاع الزراعي ادى الى ارتفاع تكاليف الانتاج وبالتالي خروج العديد من المنتجين من دائرة الانتاج وبحثهم عن وظائف حكومية ذات العوائد المرتفعة بالنسبة لهم اذا ما قورنت بعوائد منتجاتهم ذات الكلفة المرتفعة.

5- انخفاض المشاركة في الاعمال خصوصاً بين النساء ساعد في انخفاض الاستثمارات، فظاهرة البطالة مرتفعة وفي حالة تزايد مما ادى الى انخفاض الدخول الفردية وبالتالي انخفاض الطلب الكلي الفعال وانخفاض الاستثمارات.

المقترحات:

تم التوصل الى مقترحات كالاتي:

1- الاهتمام بتوفير الامن الداخلي في العراق من خلال توفير فرص للعمل في القطاع الخاص، ذلك بتشجيع هذا القطاع على الانتاج من خلال خلق روح التنافس بين شركاته ذلك من خلال ترشيق القطاع العام بالقيام بعمليات خصخصة وترك القطاع الخاص يقوم بالانتاج بكفاءة اعلى. ان هذا الاجراء كفيل بتخفيض الاسعار وتحسين تكنلوجيا الانتاج .

2- تحسين الادارة التجارية للحدود ذلك من خلال الاهتمام بالمنافذ الحدودية واصلاحها خاصةً فيما يتعلق بالنزاهة ومكافحة الفساد الاداري فيها، مما يساهم في خفض تكاليف الانتاج ومن ثم قدرة المنتجين الصناعين والزراعين من الانتاج ومنافسة السلع الاجنبية وبالتالي تنويع المنتجات.

3- تطوير القطاع الزراعي من خلال المساهمة في خلق الظروف الملائمة لاعادة الانتاج فيه من خلال تحسين البيئة الاقتصادية في الريف وخصوصاً فيما يتعلق الامر بالبنى التحتية وتوفير مراكز بحثية زراعية لتحسين نوع الانتاج ومن ثم قدرة الفلاحين على الانتاج ومنافسة السلع الاجنبية وبالتالي تنويع المنتجات.

4- تحسين اداء الاسواق المالية من خلال عدم التدخل في سياساتها ومن ثم تطوير هذه الاسواق من خلال انفتاحها على الاسواق العالمية، مما يوفر البيئة الملائمة لجذب رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار في العراق سواء كان مباشراً او غير مباشر ومن ثم توفير تكنلوجيات متطورة من خلال هذه الاستثمارات.

المصادر

1- البنك الدولي،2020، النهوض من واقع الهشاشة، مذكرة اقتصادية حول التنويع والنمو في العراق.
2- البنك المركزي العراقي، 2020، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والابحاث، جمهورية العراق.
3- البنك المركزي العراقي، 2019، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والابحاث، جمهورية العراق.
4- البنك المركزي العراقي، 2018، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والابحاث، جمهورية العراق.
5- البنك المركزي العراقي، 2017، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والابحاث، جمهورية العراق.
6- البنك المركزي العراقي، 2016، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والابحاث، جمهورية العراق.
7- البنك المركزي العراقي، 2015، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والابحاث، جمهورية العراق.
8- البنك المركزي العراقي، 2014، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والابحاث، جمهورية العراق.
9- بهنام، سمير حنا، 2021، دور سياسات الاصلاح الاقتصادي في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2020)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (17)، العدد (54).
10- التكريتي، هيفاء عبد الرحمن ياسين، 2017، اثر سياسات الاصلاح الاقتصادي والخصخصة على البطالة في الدول العربية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (2) ، العدد (38).
11- الجابري والزبيدي، قصي وغيداء جعفر، 2013، اثر الاصلاحات الهيكلية في عجز الحساب الجاري في الاردن للمدة 1990-2010، مجلة الادارة والاقتصاد، السنة (36)، العدد (77).
12- شعيب ودلي، سندس جاسم وشذى سالم، 2017، دور سياسات الاصلاح الاقتصادي في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر العراق حالة دراسية، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (7)، العدد (3) .
13- شندي، اديب قاسم، 2019، اصلاح الموازنة العامة جزءاً من الاصلاح الاقتصادي (موازنة 2019) حالة دراسية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (11)، العدد (27).
14- صندوق النقد الدولي، 2013، العراق- تقرير الخبراء حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2013، القضايا الرئيسية.
15- عبد الله وضرار، حاتم علي وسامر محمد فخري، 2018، الاقتصاد المعرفي رؤية استراتيجية مقترحة للاصلاح الاقتصادي الشامل في العراق، مجلة الكتاب للعلوم الانسانية، المجلد (1)، العدد (1).
16- عبد العالي، امجد صباح، 2011، الاثار المتوقعة لسياسات الاصلاح الاقتصادي على البطالة والفقر في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (20).
17- علي واخرون، سعد حسن، 2020، تقييم برامج الاصلاح الاقتصادي في العراق بعد التعديل للفترة من عام (2003-2016)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (61) .
18- عمران، ستار جابر، 2019، منهجية الاصلاح الاقتصادي في العراق- دراسة تحليلية، مجلة الادارة والاقتصاد، السنة (42)، العدد (120).
19- غيدان وحطيمان، جليل كامل وهيثم حسون، 2016، التكاليف الاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادي في العراق بعد 2003، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد (21).
20- النجفي، سالم توفيق، 2002، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي واثرها في التكامل الاقتصادي العربي، بيت الحكمة، العراق، بغداد.
21- نجم وغيدان، حيدر ربح وجليل كامل،2020 ، الاصلاح الاقتصادي في الجزائر (الواقع والطموحات)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد (12).